أوكرانيا ترصد مبالغ مالية ضخمة لاصطياد الموالين لروسيا
المصالحات الفلسطينية تغيظ كيان العدوّ ورئيس حكومته

الأزمة الأوكرانية لا تزال الحاضر الأكبر في الصحف الأوروبية، خصوصاً بعد عقد اتفاقية جنيف التي لم تقدّم ولم تؤخّر في إيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة، نظراً إلى التدخّل الأميركي المستمر على خطّ «عرقلة الحلول». أما البارز أمس، فكان ما أشارت إليه صحيفة «روسيسكايا غازيتا» الروسية، حول قيام أوكرانيا برصد مبالغ مالية طائلة، توزّعها على من يتربّص بالأوكرانيين الموالين لروسيا، ويسلّمهم مع أسلحتهم.

أما صحيفة «إلموندو» الإسبانية، فاهتمت بزيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى كييف لدعم السلطات الأوكرانية، في ما وصفته «المعركة ضدّ نظام فلاديمير بوتين»

المفاوضات الفلسطينية ـ «الإسرائيلية» وما آلت إليه من تعثر كانت محور اهتمام الصحف العبرية الصادرة أمس، والتي ركّزت في معظمها على الحرب الكلامية بين الجانبين، وغيظ رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو من التقارب الحاصل على خطّ المفاوضات بين حركتَيْ فتح وحماس، فقال في تصريح صحافيّ: «إنّ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يتقدّم نحو تحقيق السلام مع حركة حماس بدلاً من تحقيق السلام مع إسرائيل، ويتعيّن عليه أن يختار أحد الأمرين، لأنه لا يمكن تحقيق الاثنين في آن واحد».

ROSSIYSKAYA GAZETA

«روسيسكايا غازيتا»: أوكرانيا ترصد مبالغ مالية ضخمة لاصطياد «الرجال الخضر»

تطرّقت صحيفة «روسيسكايا غازيتا» إلى قيام سلطة مدينة دنيبروبيتروفسك الأوكرانية بصرف مبالغ كبيرة على المواطنين الأوكرانيين الذين يتمكنون من تسليم «الرجال الخضر» (رجال يرتدون بزّات عسكرية) لأصحاب «الميدان»، وهناك علامة أخرى مطلوبة ليلائم الشخص المقبوض عليه الشروط، وتتمثل بحمله الجواز الروسي. وطرح هذا الاقتراح نائب محافظ دنيبروبيتروفسك بوريس فيلاتوف الذي سبق ودعا في آذار الماضي إلى تقديم أيّ تنازلات وضمانات لهم، ثمّ شنقهم في ما بعد. بهذه الطريقة يريد المسؤول الأوكراني تهدئة الأوضاع المشتعلة في جنوب ـ شرق أوكرانيا. أما السلطة الأوكرانية فأعلنت رسمياً حملة اضطهاد الروس بعد أن اقترحت على السكان اختطافهم وتسليم الأسلحة التابعة لهم. وتعهدت السلطة منح كل من يسلّم بندقية آلية 1000 دولار، وكل من يسلّم رشاشاً ثقيلاً 1500 دولار، وكل من يسلّم قاذفاً 2000 دولار. أما كل من يقوم بأسر «رجل أخضر» فيمكن أن يُمنح عشرة آلاف دولار. وقدّم ميخائيل ليسينكو أحد قادة الميليشيات الأوكرانية أمس تقريراً عن نتائج «الصيد» قائلاً إن مراكز ضبط المرور في مقاطعة دنيبروبيتروفسك اعتقلت 11 شخصاً مشتبه فيهم بممارسة الإرهاب، وادّعى أنهم مواطنون روس. وأكد المسؤول أنّ الصيادين تلقوا 80 ألف دولار. ووصف عضو اللجنة الدولية في مجلس الاتحاد الروسي إيغور موروزوف الحملة الرامية إلى اختطاف ناشطين موالين لروسيا بأنها تنفيذ لفكرة طرحها الأميركيون الذين يكتبون كل السيناريوات للميدان. وقال: «بدلاً من إقامة حوار مع السكان المحليين، والبحث عن حلول وسط، فإن سلطة مقاطعة دنيبروبيتروفسك الأوكرانية تصعّد الوضع».

«إلموندو»: بايدن انخرط بقوّة في الأزمة الأوكرانية

اهتمت صحيفة «إلموندو» الإسبانية بزيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى كييف «لدعم السلطات الأوكرانية في معركتها ضد نظام فلاديمير بوتين»، قائلة إن بايدن، الذي انخرط بقوة في الأزمة السياسية الأوكرانية منذ اندلاعها، يعتبر أوّل مسؤول أميركي رفيع يزور أوكرانيا منذ زيارة جون كيري في آذار الماضي.

وأوضحت الصحيفة أنّ نائب الرئيس الأميركي أكد ضرورة الحفاظ على «الوحدة الوطنية»، ودعا إلى «الإسراع في تنفيذ الاتفاق المبرم الخميس الماضي بين أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي».

وفي سياق متصل، قالت إن بايدن عرض على كييف مساعدة بلاده، وذلك من أجل التصدّي لهجمات المتمرّدين الموالين لروسيا.

وأشارت الصحيفة إلى أن المتمرّدين الأوكرانيين الموالين لروسيا طلبوا الدعم والأسلحة لمواجهة القوات الأوكرانية في شرق البلاد، مشيرة إلى أن موسكو لم تستجب بعد لطلب المتمرّدين، ومع ذلك اتهمت السلطات الروسية كييف بانتهاك اتفاقيات جنيف وإثارة الاشتباكات، التي وقعت الأحد الماضي والتي خلّفت ثلاثة قتلى على الأقل بين المتمرّدين.

«الإذاعة الإسرائيلية»: جولة ثانية من المصالحة بين حماس وفتح

ذكرت «الإذاعة العامة الإسرائيلية»، أنّ جولة المفاوضات الثانية بين وفدَيْ حركتَيْ حماس وفتح، تستمر في قطاع غزة، مضيفةً أنّه اتُّفق على تشكيل حكومة تكنوقراط في غضون خمسة أسابيع.

وتوقّع عضو وفد فتح مصطفى البرغوثي، أن يُعلَن خلال أربع وعشرين ساعة عن الاتفاق.

وكانت حركة حماس قد أعلنت عن تحقيق تقدّم ملموس خلال جولة المفاوضات الأولى التي جرت الليلة الماضية.

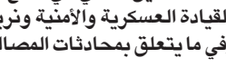

«يديعوت أحرونوت»: حرب كلامية بين تل أبيب ورام الله

تصاعدت حدّة التوتر على الجانبين الفلسطيني و«الإسرائيلي» على خلفية تعثّر مفاوضات السلام بينهما، وتهديد كلا الطرفين الآخر، فقد صرّح رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يتقدّم نحو تحقيق السلام مع حركة حماس بدلاً من تحقيق السلام مع «إسرائيل»، على حدّ تعبيره.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية عن نتنياهو قوله خلال اجتماعه في القدس المحتلة أمس الأربعاء، مع وزير الخارجية النمساوي سبستيان كورتس الذي يزور «إسرائيل» حالياً، إنه يتعين على عباس أن يختار أحد الأمرين، لأنه لا يمكن تحقيق الاثنين في آن واحد، مضيفاً أنه يأمل في أن يختار أبو مازن السلام مع «إسرائيل»، ولكنه لم يفعل ذلك حتى الآن.

وقال نتنياهو إن «إسرائيل» تحاول الآن التوصل إلى اتفاق حول استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، و«لكننا كلما نصل إلى هذه النقطة يضع عباس شروطاً إضافية، وهو على علم بأن إسرائيل لا يمكنها أن تقبل بها».

وركزت الصحيفة في عنوانها الرئيسي على إعلان أبو مازن عن استعداده لاستئناف المفاوضات بعد التاسع والعشرين من نيسان الجاري، وهو الموعد المحدد لإنهاء المفاوضات.

وقال عباس لمراسلي وسائل الإعلام «الإسرائيلية» في رام الله: «إننا نتحدث طوال الوقت وسنواصل الحديث، وسنسمي ذلك محادثات تمهيدية لاستئناف المحادثات، لكن المهم أن تكون النوايا «الإسرائيلية» جدّية».

وأوضح عباس أنه على رغم جمود المفاوضات، فإنه ينوي مواصلة التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، مضيفاً: «حتى عندما لم تجر المفاوضات، واصلنا التنسيق الأمني كي نمنع سفك الدماء والفوضى. لدينا علاقات جيدة مع القيادة العسكرية والأمنية ونريد استمراريتها».

وفي ما يتعلق بمحادثات المصالحة بين فتح وحماس، قال عباس إنه يعتبر حماس جزءاً من الشعب الفلسطيني، وأكد أنّ محادثات المصالحة مع حماس ستركز على الانتخابات، وقال: «نحتاج إلى الانتخابات في سبيل الحصول على تفويض واستعادة الشرعية».

وفي سياق آخر، عقد الموفد الأميركي، برئاسة مبعوث السلام مارتين إنديك، لقاءً مع طاقمَيْ المفاوضات، ولكن الجلسة التي استغرقت خمس ساعات لم تحقق أيّ تقدّم.

Ouest France

«ها آرتس»: ردود فعل غاضبة بعد قرار تجنيد المسيحيين في الجيش «الإسرائيلي»

عقب قرار الجيش «الإسرائيلي» بتجنيد المسيحيين في صفوفه، توالت ردود الفعل الشعبية والرسمية داخل مناطق «عرب 48»، الرافضة استدعاء الجيش «الإسرائيلي» الشباب العرب المسيحيين للتجنيد.

وأعربت بلدية الناصرة التي تتركز فيها الطائفة المسيحية العربية، عن رفضها القاطع كل دعوات التجنيد التي تحاول سلطات الاحتلال فرضها على العرب داخل «إسرائيل».

وقالت صحيفة «هاآرتس» العبرية، إن دعوات من قيادات الداخل الفلسطيني وأعضاء من الكنيست عن الكتل العربية، ترفض التجنيد وتناهضه بشتى الأشكال وتدعو إلى عدم الامتثال لاستدعاءات الجيش «الإسرائيلي».

ولفتت الصحيفة العبرية إلى أن الداخل الفلسطيني يشهد حالة من الغليان على قرار الجيش استدعاء الشباب العربي المسيحي للتجنيد، لما فيه من إمعان في ضرب الأسافين ومحاولات تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل، وتمرير سياسة «فرّق تسد».

ويشار إلى أنه حتى صدور هذا القرار، كان بإمكان المسيحيين من «عرب 48» الخدمة في الجيش «الإسرائيلي»، ولكن فقط عبر التطوّع في صفوفه.

وقالت «ها آرتس» إن الجيش «الإسرائيلي» ينوي خلال الأسابيع المقبلة، البدء بإرسال الأوامر إلى الشباب المسيحيين للتطوّع في الجيش «الإسرائيلي»، إذ نقلت عن مصدر عسكري أنه أوامر التطوّع سترسل إلى الذكور فقط في المرحلة الأولى، بهدف تعريفهم على إمكانيات انخراطهم في الجيش.

وتتوقّع شعبة القوى البشرية تجنيد أكثر من 100 شاب من أبناء الطائفة حتى نهاية حزيران المقبل، مقابل 40 شاباً جنّدوا في العام الماضي، ويجري تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع المنتدى لتجنيد المسيحيين الذي يثير خلافاً بين أبناء الطائفة المسيحية في «إسرائيل»، مشيرة إلى أن الجيش ينوي تجنيد 1000 مسيحيّ سنوياً.

The Washington Post

«واشنطن بوست»: دعوى قضائية تتّهم «FBI» باستغلال أوامر منع السفر لتجنيد عملاء إسلاميين

قالت صحيفة «واشنطن بوست»، إن مكتب التحقيقات الفدرالي «FBI» يستغل أوامر منع السفر في محاولة لتجنيد عملاء إسلاميين، وذلك وفقاً لدعوى قضائية مقدّمة أمام محكمة اتحادية في نيويورك.

وتورد الصحيفة في تقريرها، قضية عويس ساجاد، مقيم دائم في نيويورك، الذي علم أن اسمه ضمن قائمة الممنوعين من السفر عندما حاول السفر إلى باكستان في أيلول عام 2012، من مطار «جون كيندي» الدولي. إذ خضع داخل المطار لاستجواب من قبل عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي قبل الإفراج عنه.

ويقول ساجاد إن عملاء «FBI» عرضوا عليه بعد ذلك العمل معهم، مقابل منحه الجنسية الأميركية وتعويضه، وأبلغوه بسلطتهم حيال اتخاذ القرارات الخاصة بقائمة الممنوعين من السفر. ووفقاً للدعوى القضائية التي رفعها ساجاد الثلاثاء الماضي، فإنه عندما رفض التعاون، قرر مكتب التحقيقات الفدرالي إبقاءه على القائمة للضغط عليه، وإجباره على التضحية بحقوقه التي يضمنها الدستور الأميركي.

وتشير الصحيفة إلى أن الدعوى المقدّمة تمثل كلا من ساجاد وثلاثة مسلمين آخرين، يتهمون الولايات المتحدة بانتهاك حقوقهم من خلال إبقاء أسمائهم ضمن قائمة الممنوعين من السفر، بسبب رفضهم التجسّس على المسلمين في نيويورك ونيوجيرسي ونبراسكا.

وقال رمزي قاسم، أستاذ القانون في جامعة «سيتي» في نيويورك: «إن قائمة حظر السفر تهدف إلى ضمان سلامة الطيران، لكن مكتب التحقيقات الفدرالي يستغلها لإجبار الأبرياء على العمل كمخبرين. وهو نوع من الابتزاز». وتقدم مركز المساءلة وإنفاذ القانون، الذي يشرف عليه قاسم، ومركز الحقوق الدستورية بالدعوى القضائية نيابة عن الرجال الأربعة.

وفيما رفض مكتب التحقيقات الفدرالي التعليق، أصر مسؤولون أميركيون، في الماضي، أن عملية وضع أفراد على قائمة حظر السفر تعدّ إجراء قانونياً يعتمد على معلومات استخباراتية موثوقة.

Associated Press

«أسوشيتد برس»: إرسال الآباتشي إلى مصر مؤشر على رضا واشنطن

علّقت وكالة «أسوشيتد برس» على قرار الإدارة الأميركية استئناف مساعداتها العسكرية لمصر، بشكل جزئي، وتسليم القاهرة 10 مروحيات آباتشي لدعمها في مكافحة الإرهاب، بعد تجميدها منذ تشرين الأول الماضي.

وقالت الوكالة الأميركية إن استئناف إرسال الآباتشي إلى مصر يسمح للولايات المتحدة أيضاً بالإفراج عن جزء من حزمة المساعدات السنوية، البالغة 1.3 مليار دولار، وتحديداً في ما يتعلق بالجزء الأمني في شبه جزيرة سيناء وجهود مكافحة الإرهاب.

وأشارت إلى أن هذه الصفقات مع مصر تتعلق باتفاقية «كامب ديفيد»، ولا علاقة لها علاقة بالتقدم نحو الحكم الديمقراطي. وتضيف أن الإدارة الأميركية أخطرت السيناتور باتريك ليهي، رئيس اللجنة الفرعية للمخصصات في مجلس الشيوخ التي تشرف على المساعدات الخارجية بذلك، مؤكدة أن وزير الخارجية جون كيري حثّ مصر على المضيّ قدماً في الانتقال نحو الديمقراطية بما في ذلك إجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة، وتخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع والإعلام.

وكان السيناتور ليهي قد تقدم بصيغة تشريعية صارمة لتقييد المساعدات العسكرية لمصر في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، مشيراً إلى أن تدخل الجيش لإزالته من السلطة يتعارض مع قوانين المساعدات الأميركية الخارجية. لكن قرار الإدارة الأميركية بإرسال الآباتشي يعني تدفق المساعدات للجيش المصري.

وتقول «أسوشيتد برس» إن إرسال شهادة كاملة للكونغرس بشأن استئناف المساعدات العسكرية لمصر يعدّ إشارة قوية على موافقة الولايات المتحدة على مسارها نحو العودة إلى الديمقراطية. فبمجرد أن يبعث كيري بهذه الشهادة يمكن استئناف برامج المساعدات العسكرية والمدنية الأخرى.

theguardian

«غارديان»: بلير يفتح النار على الإرهاب

أعلنت صحيفة «غارديان» البريطانية، أن رئيس الوزراء السابق توني بلير، ألقى خطاباً في لندن أمس، حذّر فيه الغرب بأنه يحتاج إلى اتخاذ أحد الجانبين في الصراع الدائر في الشرق الأوسط، ونقل المعركة ضدّ التطرّف الإسلامي إلى رأس جدول الأعمال السياسي.

وذكرت الصحيفة مقتطفات من الخطاب، والذي يدعو فيه بلير بقوة إلى مواجهة التطرّف الديني، قائلاً: «عندما ننظر إلى الشرق الأوسط، وأبعد من ذلك إلى باكستان أو إيران وفي أماكن أخرى، فإننا نعي أنّ ما نشاهده الآن ليس مجرد فوضى لا تستحق اهتمامنا، بل هو في الواقع صراع وثيق الصلة بمصالحنا الاستراتيجية، لذلك علينا الاقتراب أكثر من تلك المنطقة غير المتماسكة، ونتعمق في الصورة أكثر».

واعترف بلير بأنّ التورط في تلك القضية سيكلّف الغرب ثمناً باهظاً، ولكن عليهم بقبول المخاطرة، كما أضاف أنه لا يدعو إلى ثورة في المنطقة العربية، ولكنه يسعى إلى اعتراف الغرب بأنه لا يمكن أن يغضّ الطرف عن الصراع الدائر في سورية.

وأشارت «غارديان» إلى أن دعم بلير للإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر العام الماضي، وتدخله في العراق عام 2003، كان من أسباب عدم رغبة الغرب في التدخل في الحرب السورية لأكثر من ثلاث سنوات.

وحذّر بلير من خطر الإسلام المتطرّف، إذ ينتشر في جميع أنحاء العالم ويتهدّد بزعزعة استقرار المجتمعات والدول، ويقوّض إمكانية التعايش السلمي في عصر العولمة.

كما هاجم بلير في خطابه المملكة العربية السعودية في قوله: «من السخف أن ننفق مليارات الدولارات على الترتيبات الأمنية، وعلى الدفاع لحماية أنفسنا من عواقب أيديولوجية، يتبنّاها شركاء لنا تربطنا بهم علاقات أمنية ودفاعية حميمة، بل يُدعى إلى تلك الأيديولوجيات في مدارسها الرسمية ومؤسساتها المدنية». وادّعى أن تلك الدول ترغب في محاربة ذلك الفكر المتطرّف، ولكنها تحتاج إلى الدعم الغربي.

وأكدت الصحيفة أن بلير ليس نادماً على دعم خارطة الطريق المصرية قائلاً: «إن حكومة الإخوان المسلمين لم تكن مجرد حكومة سيئة، ولكنها أرادت أن تسيطر على مقاليد الحكم ومؤسسات الدولة، كما أن ثورة «30 يونيو» ليست حركة احتجاجية عادية، بل كان إنقاذ لا بدّ منه لمصير الأمة، وعلينا دعم الحكومة الجديدة ومساعدتها. لا يعقل أن ننتقد حكم الإعدام الصادر بشأن 500 شخص في مصر، في حين أننا نغضّ الطرف عن مقتل 400 شرطي، والمئات من مجندي الجيش الذين يتعرّضون للقتل يومياً».

ABC

«آي بي سي»: رئيس كتالونيا يزور روسيا والهند وأميركا مروجاً لاستفتاء تقرير المصير

قالت صحيفة «آي بي سي» الإسبانية إن حكومة كتالونيا تشنّ حملة قوية في الخارج، منها الزيارة التي يقوم بها رئيسها آرتور ماس إلى دول كبرى مثل روسيا والهند والولايات المتحدة للترويج لاستفتاء تقرير المصير، والحديث عن أهمية كتالونيا، التي قد تصبح القوة الاقتصادية السابعة في منطقة اليورو في حال استقلالها عن إسبانيا.

وأوضحت الصحيفة أن حكومة ماس توظف نزاع الصحراء الغربية في مواجهة حكومة مدريد برئاسة ماريانو راخوي، وذلك على خلفية المواجهة السياسة والدبلوماسية بين الطرفين، بسبب رغبة كتالونيا في الاستقلال عن إسبانيا.

وأشارت الصحيفة إلى أن حكومة راخوي قامت بإنجاز تقرير مفصل بعثته إلى 129 سفارة لها في الخارج، يتضمن مخاطر انفصال كتالونيا عن إسبانيا، وتقوم هذه السفارات بإقناع الدول المعتمدة لديها بالمخاطر الواردة في التقرير حول انفصال كتالونيا وتوصيها برفض التعاون مع كتالونيا، في الوقت الذي أعدت فيه حكومة كتالونيا مذكرة دبلوماسية ترسلها إلى السفارات الإسبانية، وكذلك إلى مختلف دول العالم، وتتضمن تفسيرات كلاسيكية مثل تاريخ كتالونيا واختلافها عن إسبانيا، لكن المثير فيها، توظيف ملف نزاع الصحراء الغربية لتبرير انفصالها عن إسبانيا.

الكيماوي السوري بين الرسمي والإعلامي

■ عامر نعيم الياس*

شكّل ملفّ استخدام السلاح الكيماوي في سورية أحد أهم أدوات الضغط في الأزمة السورية، ضغط استخدم ليس فقط على الدولة السورية وحلفائها الدوليين والإقليميين، بل تعداه ليكون أداةً بيد حلفاء أميركا للضغط عليها وعلى رئيسها (بحسب سايمور هيرش وروبرت فيسك) الذي تحدّث يوماً عن «خطوط حمراء» بموجبها يقرّر الرئيس تحقيق أماني أنقرة وتل أبيب والرياض والدوحة والمحافظين الجدد بالتدخل العسكري المباشر في سورية، تدخلٌ ما زال العمل جارٍ عليه حتى يومنا هذا، وبمختلف الوسائل التي أهمها العودة إلى نغمة الكيماوي، فهل لا يزال ذلك ممكناً، أم أنّ الأمر لا يعدو عن كونه محاولة إعلامية لرفع المعنويات لدى الفريق المعارض وإيهامه بوجود بدائل؟

«غارديان» البريطانية أشارت في افتتاحية لها قبل يومين إلى أن «على الدول الغربية التي تدعم «الثوار» إعادة النظر بخياراتها لأنها قادرة على تغيير التوازن على الأرض من خلال إعطاء «الثوار» السلاح أو استخدام القوّة الجوذية، أو القبول بأنّ الحكومة السورية في طريقها إلى تحقيق نوع من الانتصار». ممّا لا شك فيه، أن الصراع داخل الإدارة الأميركية حول الخيارات الواجب اتّباعها في سورية لا يزال قائماً، والرهان على توحيد الموقف من الأزمة السورية، والتأييد المطلق لسياسة أوباما فيها، ضرب من الجنون، وذلك في ظلّ حجم المصالح والتجاذبات التي تحكم ملفّ التدخل في سورية. لكن المواقف الرسمية مختلفة هذه المرة عن سابقاتها بخصوص استخدام السلاح الكيماوي، فهي تحاكي إلى حدٍّ ما تلك التي كانت قائمة قبل تلفيق ملف استخدام مواد كيماوية في الغوطة الشرقية في آب 2013، إذ تنتهج موقفاً هادئاً بعيداً عن الضجيج الإعلامي المثار حالياً، وهلوسات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الذي يملك «مؤشرات» من دون «دليل قاطع» ربما هو بانتظار أن تقوم «لوموند» الفرنسية بتأليف فانتازيا جديدة عن استخدام غاز الكلور في ريف حماة، كما فعلت في ريف دمشق قبل نحو عام من الآن.

وفي ظل دراسة المواقف الرسمية لا بدّ من الإشارة إلى:

ـ البيان الذي صدر أمس من جانب منظمة حظر السلاح الكيماوي المكلفة الإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن حول الكيماوي السوري، والذي تزامن مع ارتفاع منسوب الحملة الإعلامية على سورية في ما يخصّ استخدام غاز الكلور في كفر زيتا ـ حماة. فقد جاء فيه أن الحكومة السورية فككت حتى الآن «86.5 في المئة» من ترسانتها الكيماوية، وتتعاون لتفكيك ما تبقى وفقاً لقرار مجلس الأمن. بيان يقطع الطريق على تصريحات هولاند ونوايا بعض المسؤولين الغربيين الآخرين المشككين بالتزام سورية الاتفاق حول الكيماوي، فقد أشارت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية إلى أنّ «عدداً من الدبلوماسيين الغربيين حذّروا بُعيد الهجوم الأخير من أنّ الأسد ربما يكون قد أخفى جزءاً من ترسانة السلاح الكيماوي عن الأمم المتحدة التي تشرف على خطّة التخلّص منها»، وأضافت إن «مسؤولين بريطانيين قالوا إن استخدام مواد كيماوية المتكرّر في هجمات بالقنابل ضدّ قوات «المعارضة»، يدعم الاعتقاد بأن الأسد يحتفظ بجزءٍ من سلاحه الكيماوي».

ـ الموقف الرسمي الأميركي يركّز على التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر السلاح الكيماوي في هذا المجال، لا الاعتماد على تقارير إعلامية وتقويمات عبر «عيّنات فردية» كما حدث عند هجوم الغوطة الشرقية المفترض، فقد نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن جين بساكي المتحدثة باسم الخارجية الأميركية قولها «إن الولايات المتحدة تأخذ المزاعم حول استخدام الكيماوي على محمل الجدّ، وهي تعمل مع الأمم المتحدة ومنظّمة حظر السلاح الكيماوي للحصول على مزيدٍ من التفاصيل حول ذلك».

منّ الواضح أنّ الإعلام في بعض مواقفه يعكس تمنّيات بعض النخب على النخب الأخرى في ما يخصّ الصراع في سورية، لكن الموقف الرسمي حتى اللحظة يعتمد مساراً متحفظاً من هذه الحملة، فالعوامل التي منعت الاندفاع نحو تدخّل مباشر ما زالت على حالها.

* كاتب سوري

هل تسير إسبانيا في طريق ثالث؟

تناقَش في إسبانيا هذه الأيام بنشاط، فكرة الكونفدرالية التي اقترحها رئيس حكومة إقليم الباسك إينيغو أوركوليو. ويمكن أن يصبح هذا الخيار الحلّ الوسط بين الحكومة المركزية والإقليم. وأعلنت الحكومة المركزية استعدادها لمناقشة المقترح، ولكن ضمن إطار التشريعات القانونية. ولكن هل تتطرّق هذه التشريعات إلى مسألة إنشاء الكونفدرالية.

صحيفة «كوميرسانت» الروسية سلّطت الأضواء على هذا الموضوع، وأشارت في تقرير نشرته أمس، إلى أنّه وفقاً لمقترح رئيس حكومة إقليم الباسك، من الضروري الدخول في حوار مع مدريد، بشأن إدخال تعديلات على دستور البلاد في ما يخصّ وضع الأقاليم. ويقترح أخذ نموذج الكونفدرالية كأساس لاتحاد الدول ذات السيادة. هذا الشكل من الدول نادر اليوم، ومثال ذلك دولة البوسنة والهرسك والدولة الاتحادية المستقبلية بين روسيا وبيلاروس. وبحسب رأي أوركوليو، فإن إنشاء الكونفدرالية، يضمن احترام «الحقوق التاريخية» للشعوب الساكنة في إسبانيا.

ومع ذلك، يبقى الهدف النهائي للباسك، إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة، تشمل منطقة نافارا الواقعة شمال إسبانيا ومنطقة جنوب ـ غرب فرنسا التي يشكّل الباسك غالبية السكان فيها. مسألة التسوية السياسية لأزمة الباسك ليست جديدة، ففي عام 2005 اقترح رئيس حكومة الإقليم آنذاك خوان خوسيه، تحويل الإقليم إلى دولة انضمت طوعاً إلى إسبانيا على غرار بورتو ريكو. ولكن البرلمان الإسباني رفض هذا المقترح. وفي بداية الشهر الجاري لم يعترف البرلمان الإسباني بشرعية الاستفتاء الذي جرى في إقليم كاتالونيا، ومع ذلك تستمر سلطات كاتالونيا في نضالها من أجل الحصول على الاستقلال. لذلك اقترح الحزب الاشتراكي الإسباني المعارض فكرة الفدرالية، أما سلطات الإقليم فتقترح طريقاً ثالثاً. طبعاً لن يكون من السهل الوصول إلى الهدف، فقد أعلن خوسيه مانويل غارسيا، وزير الداخلية الإسباني، أن مدريد مستعدّة للحوار ولكن ضمن إطار القانون.

ويقول مصدر دبلوماسي في مدريد: «المقصود الاستناد إلى الدستور، الذي لا تسمح مواده بإجراء استفتاء في كاتالونيا، ولكنه يضمن حق الحصول على الحكم الذاتي، ولا يتطرّق إلى مسألة الكونفدرالية مطلقاً».

لن يوافق رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي على الدخول في حوار جدّي بشأن ترسيم الحدود الادارية الداخلية للبلاد، وبهذا الخصوص تقول الباحثة في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، إيرينا بروخورينكو: «لا تزال إسبانيا تعاني آثار الأزمة الاقتصادية، إذ إن النمو الاقتصادي لا يزال بسيطاً، سوق العمل مضطربة. لذلك لو كانت الظروف الاقتصادية ملائمة، لكان الوضع أقلّ حدّة. لن تسرع مدريد في إجراء الاصلاحات، وإن كل شيء يتوقف على نتائج الاستفتاء في اسكتلندا، المقرّر في 18 أيلول المقبل».